*خصائص المصلحة الشرعية*

*بحث فى مقاصد الشريعة*

*إعداد أ/ أيمن محمد أبوبكر*

*قسم الفقه وأصوله*

*كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية*

*شاه علم – ماليزيا*

*ayman.abobakr@mediu.ws*

**خلاصة ـــ هذا البحث يبحث في خصائص المصلحة الشرعية**

**الكلمات المفتاحية : المصلحة ، الشريعة ، الأعمال**

1. **المقدمة**

 **الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، سوف نتحدث في هذا المقال عن خصائص المصلحة الشرعية**

1. **عنوان المقال**

**الخاصية الأولى: إن المصلحة مصدرها هدى الشرع، وليس هوى النفس، أو العقل المجرد.**

**الخاصية الثانية: أن المصلحة والمفسدة في الشريعة الإسلامية، ليست محدودة بالدنيا وحدها، بل باعتبار الدنيا والآخرة مكانًا وزمانًا لجني ثمار الأعمال، وبيان ذلك أن المصلحة هي المنفعة، أو الوسيلة إليها، فكل عمل أثمر لصاحبه منفعة يعتبر عملًا صالحًا.**

**الخاصية الثالثة: أن المصلحة الشرعية كما لا تُحَدُّ بالدنيا، فإنها لا تنحصر أيضًا في اللذة المادية، كما هو شأن المصلحة عند علماء الأخلاق الذين يعتمدون على التجارب المحدودة، والمعايير المختلفة التي لا تتعدى نطاق المادة.**

**الخاصية الرابعة: أن مصلحة الدين أساس للمصالح الأخرى، ومقدمة عليها، ويجب إلغاء ما يعارضها من المصالح الأخرى.**

**وبذلك نعلم أن الشريعة الإسلامية، جعلت مصلحة الدين في قمة المصالح العليا؛ ولذا أجمعت الأمة على فرضية الجهاد مع ما فيه من إهلاك النفوس، قال تعالى:** {ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ} **[الكهف: 110].**

**ومن أهم ما يترتب على هذه الخاصية ثلاثة أمور:**

**الأول: ضرورة سبر المصالح في ظل الشرع المكون من الأدلة المتعارف عليها بين علماء الشريعة، كطرق لمعرفة أحكام الله تعالى من نص، وإجماع، وقياس، وما أُلحق بذلك، مع جعل مصلحة الدين فوق جميع المصالح.**

**الثاني: أن الصلاح والفساد في الأفعال، إنما يعتبر كل منهما أثرًا وثمرة لأحكام الشارع من إيجاب، وندب، وتحريم، وكراهة، وإباحة، وإلا لما صح أن تكون المصالح، فرعًا من الدين.**

**الثالث: لا يصح للخبرات العادية، أو الموازين العقلية والتجريبية أن تستقل وحدها بفهم مصالح العباد، أو تنسيقها، فلا يجوز الاعتماد على ما قد يراه علماء الاقتصاد، وخبراء التجارة من أن الربا لا بد منه في تنشيط الحركة التجارية، أو التنمية الاقتصادية في البلاد، أو ما يراه علماء الاجتماع من إباحة الدعارة بحجة الخشية من انتشار البغي.**

**فهذه الآراء لا قيمة لها في نظر الشارع؛ إذ لو جاز اعتبار شيء من ذلك كله؛ كانت الشرعية محكومة بخبرات الناس وأفكارهم وتجاربهم الشخصية، وعليه لا يصح القول بأن المصلحة فرع من الدين.**

**ومما يدل على هذا قول الله تعالى:** {ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ} **[القصص: 50]، وقوله تعالى أيضًا:** {ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ} **[النساء: 59].**

**فطلب المصالح بغير هدى من شريعة الله هو عين الضلال، والرجوع إلى كتابه وسُنة رسوله والقائمين على شريعته، لا بد منه في طلب المصالح الدنيوية والأخروية، وليس معنى هذا أن الشريعة تحرم العقل من التفكير والتدبر في تلك المصالح، فباب الاجتهاد مفتوح أمام العقول المؤهلة لذلك، والمهتدية بالضوابط والشروط اللازمة لذلك.**

**المراجع والمصادر**

1. **الريسوني، أحمد الريسوني، (نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1995م**
2. **ابن عاشور، محمد الطاهر ابن عاشور، (مقاصد الشريعة الإسلامية) ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2005م**
3. **العالم، يوسف حامد العالم، (المقاصد العامة للشريعة الإسلامية) ، هيرندن –فيرجينيا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1991م**
4. **الجندي، سميح الجندي، (أهمية المقاصد في الشريعة الإسلامية وآثارها في فهم النص واستنباط الحكم) ، دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، 2003م**
5. **عطية، جمال الدين عطية، (النَّظرية العامة للشريعة الإسلامية) ، القاهرة، مطبعة المدينة، 1988م**
6. **الحسني، إسماعيل الحسني، (نظرية المقاصد عند ابن عاشور) ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1995م**
7. **عبد الخالق، عبد الرحمن عبد الخالق، (المقاصد العامة للشريعة الإسلامية) ، مكتبة الصحوة الإسلامية، 1985م**
8. **الفاسي، علال الفاسي، (مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها) ، دار الغرب الإسلامي، 1993م**
9. **الصدي، محمد علي الصدي، (مقاصد الشارع الضرورية دراسة تأصيلية) ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2004م**
10. **الخادمي، نور الدين مختار الخادمي، (المقاصد الشرعية: تعريفها، أمثلتها، حجتها) ، دار إشبيليا للنشر والتوزيع، 2003م**
11. **الزحيلي، محمد الزحيلي، (مقاصد الشريعة) ، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، 1998م**
12. **العالم، يوسف حامد العالم، (المقاصد العامة للشريعة الإسلامية) ، الدار العالمية للكتاب الإسلامية، 1994م**
13. **الخادمي، نور الدين مختار الخادمي، (المقاصد الشرعية وصلتها بالأدلة الشرعية وبعض المصطلحات الأصولية) ، دار إشبيليا للنشر والتوزيع، 2003م**